

## جهود منظومة الأمم المتحدة في التصدي الشامل لجائحة كوفيد-19: إنقاذ الأرواح، حماية المجتمعات، التعافي بشكل أفضل

### موجز تنفيذي

خلال عام 2020، حصد مرض فيروس كورونا أو كوفيد-19 مئات الآلاف من الأرواح، وأصاب ملايين الناس، وأثر تأثيراً شديداً في الاقتصاد العالمي، وألقى بظلاله القاتمة على مستقبلنا. ولم ينج أي بلد من البلدان. ولم تسلم أي فئة من الفئات السكانية. ولا يوجد أحد بمنأى عن آثاره.

ومنذ بداية الجائحة، تجندت منظومة الأمم المتحدة بسرعة وعلى نحو شامل. وقامت بدور قيادي في الجهود الصحية العالمية للتصدي للجائحة، وقدمت المساعدات الإنسانية لإنقاذ الأرواح إلى الفئات الأشد ضعفاً، وأنشأت أدوات للاستجابة السريعة للآثار الاجتماعية والاقتصادية، ووضعت خطة واسعة النطاق على صعيد السياسة العامة للعمل على جميع الجبهات. كما وفرت الخدمات اللوجستية والخدمات المشتركة والدعم التنفيذي للحكومات وغيرها من الجهات الشريكة في جميع أنحاء العالم في الخطوط الأمامية لمواجهة الجائحة، بينما كانت تضطلع بجهود وطنية للتصدي لهذا الفيروس الجديد ولهذا التحدي العالمي غير المسبوق.

والآن، وبعد ستة أشهر من إعلان تفشي الجائحة، تصدر هذه الوثيقة التي تتضمن لمحة عامة شاملة ومحدثة عن جهود منظومة الأمم المتحدة للتصدي لها. وتعرض الوثيقة المحاور الرئيسية لتوجيهاتنا وما استخلصناه من دروس وما قدمناه من دعم في الشهور الستة الأولى لتفشي الجائحة - وترسم الطريق نحو الخطوات الحاسمة التي يجب أن نخطوها لاحقاً من أجل إنقاذ الأرواح وحماية المجتمعات والتعافي بشكل أفضل، دون أن يُترك أحد خلف الركب، ومع معالجة أوجه الهشاشة والثغرات التي جعلتنا في حالة ضعف بالغ إزاء الجائحة بادئ الأمر. وترسم الوثيقة أيضاً الطريق نحو مواجهة الصدمات التي يمكن أن تحدث في المستقبل - بسبب تغير المناخ في المقام الأول - ونحو التغلب على أوجه اللامساواة الصارخة والمنهجية التي كشفتها وفاقمتها الجائحة بكل هذه المأساوية.

وتبدى باكراً أن الجائحة أكثر من مجرد أزمة صحية؛ إنها أزمة اجتماعية اقتصادية، وأزمة إنسانية، وأزمة أمنية، وأزمة في حقوق الإنسان. وأثرت علينا كأفراد وأسر ومجتمعات محلية ومجتمعات ككل؛ وكان لها تأثير على كل جيل، بما في ذلك على الأجيال التي لم تولد بعد. وأبرزت الأزمة أوجه الهشاشة داخل البلدان وفيما بينها، وكذلك في نظمنا من حيث بلورة استجابة عالمية منسقة لمواجهة التهديدات المشتركة. ولذلك، فإن استجابتنا ستحتاج أيضاً إلى أن تسفر عن تفكير ملي في هياكل المجتمعات ذاتها، على الصعيدين الوطني والدولي، وفي سبل تعاون البلدان من أجل الصالح العام. فالخروج من هذه الأزمة سيتطلب اتباع نهج تشترك فيه المجتمعات بأكملها والحكومات برمتها والعالم قاطبة، نهج مبني على التعاطف والتضامن.

منظومة الأمم المتحدة، عمل في ثلاث نقاط

تتمثل جهود الأمم المتحدة في التصدي لجائحة كوفيد-19 وآثارها في ثلاثة عناصر عامة:

1 - **استجابة صحية واسعة النطاق ومنسقة وشاملة، بتوجيه من منظمة الصحة العالمية وخطتها الاستراتيجية للتأهب والتصدي**، تهدف إلى تعبئة جميع القطاعات والمجتمعات للتصدي للفيروس، ومكافحته، ووقف عدواه، والحد من الوفيات التي يتسبب فيها عن طريق تقديم خدمات الرعاية للمصابين، وتطوير اللقاحات والعلاجات الآمنة والفعالة التي يمكن إيصالها على نطاق واسع والتي يمكن الحصول عليها حسب الحاجة. ولبلوغ عالم لا يظل فيه كوفيد-19 تهديدا للإنسانية هناك حاجة إلى بذل أضخم جهد في التاريخ في مجال الصحة العامة، للاعتراف بأن حصول الجميع على الخدمات الصحية يعتبر منفعة عامة عالمية أساسية. ويتمثل جزء من هذه الاستجابة في مبادرة تعاون عالمية جديدة - **مبادرة الإسراع بإتاحة أدوات لمكافحة كوفيد-19** - تهدف إلى التعجيل بتطوير وإنتاج اختبارات وعلاجات ولقاحات للتصدي لكوفيد-19، وإتاحة الوصول العادل إليها. ووفرت الأمم المتحدة أيضا التنسيق الدولي والدعم التنفيذي على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، وقدمت الدعم في تعزيز عمليات التأهب والتصدي على الصعيد القطري.

2 - بذل جهود واسعة النطاق لحماية الأرواح وسبل العيش من خلال معالجة الجوانب المدمرة الاجتماعية الاقتصادية والإنسانية للأزمة، وكذلك جوانبها المتعلقة بحقوق الإنسان على المدى القريب، مع إيلاء الاهتمام لمن هم أشد تضررا. وينصب التركيز على إنقاذ الأرواح، والإبقاء على الخدمات الحيوية بتكلفة ميسورة، والحفاظ على قدرة الأسر المعيشية على العيش وعلى ملاءة المؤسسات التجارية وعمل سلاسل الإمداد وقوة المؤسسات، وتقديم الخدمات العامة، وإبقاء حقوق الإنسان في الصدارة. ويتحقق ذلك بتقديم الدعم الإنساني الفوري إلى السكان الأشد تضرراً في البلدان الـ 63 الأكثر ضعفاً عن طريق تقديم المساعدة المنفذة للحياة في إطار خطة الاستجابة الإنسانية العالمية، فضلاً عن تقديم الدعم لأكثر من 120 بلداً من أجل الاضطلاع باستجابة اجتماعية اقتصادية فورية تسترشد بإطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وعلى الصعيد العالمي، تشمل خطة السياسات الواردة في سلسلة الموجزات السياسية، فضلاً عن الدعوة القوية إلى تقديم الدعم إلى البلدان النامية، بوسائل منها تجميد الديون، وإعادة هيكلة الديون، وزيادة الدعم المقدم من خلال المؤسسات المالية الدولية. ومن العناصر الهامة أيضاً منع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي لتزايد مستوياته.

3 - **عملية تعافي تحويلي** تقضي إلى عالم أفضل بعد كوفيد-19 من خلال معالجة مظاهر الهشاشة الكامنة وتحديد الفرص المتاحة للتغيير التحويلي نحو مجتمعات واقتصادات أكثر عدلاً ومساواة وقدرة على الصمود. وستنشأ عن هذه الأزمة فرصة لمواجهة أزمة المناخ، وأوجه اللامساواة، والإقصاء، والثغرات في نظم الحماية الاجتماعية، وأوجه الحيف الكثيرة الأخرى التي انكشفت وتفاقت. وبدلاً من العودة إلى النظم والنهج غير المستدامة، نحتاج إلى الانتقال إلى الطاقة المتجددة، والنظم الغذائية المستدامة، والمساواة بين الجنسين، وتقوية شبكات الأمان الاجتماعي، والتغطية الصحية الشاملة، وإلى نظام دولي قادر على الإنجاز بشكل متسق وفعال وشامل - مسترشداً بخطة التنمية المستدامة.

وللتمكن من جهود التصدي هذه وتهيئة الظروف المواتية التي تتيح الوصول إلى جميع الأشخاص - ولا سيما أولئك الذين يعيشون في أوضاع غير مستقرة - دعا الأمين العام بقوة أيضاً إلى ما يلي:

- **وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي والدبلوماسية**: حث نداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، الصادر في 23 آذار/مارس، الأطراف المتحاربة في جميع أرجاء العالم إلى الكف عن الأعمال القتالية لتيسير إيصال المساعدات الإنسانية وإفساح المجال للدبلوماسية. وكان للنداء أصداء واسعة وأقرته 180 دولة عضواً، ودولة مراقبة غير عضو، وأكثر

من 20 حركة مسلحة وكياناً آخر، والعديد من المنظمات الإقليمية، وقيادات دينية، ومنظمات غير حكومية، وأكثر من 800 منظمة من منظمات المجتمع المدني. وفي 1 تموز/يوليه، اتخذ مجلس الأمن القرار 2532 الذي يدعو إلى وقف جميع النزاعات المسلحة لمدة 90 يوماً لأسباب إنسانية، باستثناء العمليات العسكرية التي تتم في سياق عمليات مكافحة الإرهاب. ويواصل الممثلون والمبعوثون الخاصون للأمم المتحدة جهودهم لتجسيد النوايا المعلنة في وقف دائم لإطلاق النار والسعي إلى إيجاد حلول سياسية دائمة.

• في 5 نيسان/أبريل، أصدر الأمين العام، بعد أن لاحظ أن العنف لا ينحصر في ساحات المعارك، [نداءً عالمياً](#) يشدد على ضرورة إنهاء جميع أعمال العنف ضد المرأة في كل مكان، بما في ذلك في المنزل. ولاقى النداء استقبلاً حسناً، بما في ذلك من قِبَل 146 دولة عضواً استجابت للنداء والتزمت بإدراج منع العنف ضد النساء والتصدي له في خططها الوطنية للتصدي لكوفيد-19، كما استجاب المجتمع المدني للنداء.

• [حملة "التحقق" بشأن المعلومات المضللة](#): إلى جانب الجائحة، يشهد العالم وباءً إعلامياً من المعلومات المضللة - حرب على العلم، وصعود في الوصم بالعار وفي الكراهية، وعمل حثيث لاستغلال صغار السن الذين يقضون وقتاً أطول فأطول على شبكة الإنترنت. وفي هذا السياق، [دعا الأمين العام](#) إلى وضع حد لجميع الخطابات التي تحض على الكراهية، وترمي بمبادرة "التحقق" الجديدة التي أطلقتها الأمم المتحدة إلى بث محتوى واضح ومقنع ومكافحة الأكاذيب بالنصائح والحلول القائمة على الحقائق. وقد انضم أكثر من 18 000 شخص إلى مشاركة المحتوى الذي تم إعداده بانتظام بعشر لغات، ويقدر أن هذا المحتوى وصل إلى 400 مليون شخص في جميع أنحاء العالم. وتوفر الشبكة الإعلامية لمنظمة الصحة العالمية عن الوباء ([EPI-WIN](#)) موارد وتحديثات منتظمة تستهدف كلاً من عموم الجمهور وقطاعات الرعاية الصحية، والسفر والسياحة، والأعمال، والغذاء، والزراعة.

#### صياغة تدابير التصدي على الصعيد العالمي

للأسس العلمية المتينة والبيانات الموثوقة وأعمال التحليل أهمية حاسمة في رسم السياسات واتخاذ القرارات، لا سيما فيما يتعلق بالخيارات الصعبة المطلوبة لما يكون الوقت وقت جائحة. ولذلك فالأمم المتحدة تساعد في إنشاء قاعدة المعارف اللازمة وتقدم الدعم لمقرري السياسات الوطنيين والشركاء الآخرين عن طريق تسخير خبراتها لبحث التأثيرات المتنوعة للجائحة وتوفير المعلومات والإرشادات ذات الصلة، بما في ذلك في إطار سلسلة من [الموجزات السياسية](#) بشأن ما يلي:

- [الفئات السكانية التي تواجه صعوبات خاصة](#)، بما يشمل الأطفال والمسنين والنساء (بما في ذلك بصفتهن ضحايا للعنف) والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين والمهاجرين والمشردين داخليا
- [التحديات والخصوصيات الإقليمية](#): أفريقيا، والدول العربية، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجنوب شرق آسيا
- [المجالات المواضيعية الرئيسية](#): القيادة النسائية والمساواة بين الجنسين، والديون، وتشكيل الاستجابة الاجتماعية الاقتصادية، والصحة العقلية، وحقوق الإنسان، والأمن الغذائي، وعالم العمل، والمدن، والسياحة، والتعليم، والرعاية الصحية الشاملة/التأهب (يصدر قريباً)

ويحشد الأمين العام للأمم المتحدة العالم حول القضايا المذكورة أعلاه وغيرها من القضايا الحاسمة، مثل التعاون للتوصل إلى لقاح، والتمويل وتخفيف عبء الديون، ولتسليط الضوء على قضايا أساسية، مثل عدم المساواة. كما تدعم وكالات الأمم المتحدة الحكومات والشركاء بمزيد من التحليلات المتعمقة والتوصيات بشأن تدابير الصحة العامة، والطيران، والتعليم، والشحن، والسياحة، والتكنولوجيا، والإمدادات الغذائية والأمن، والزراعة، ومجموعة من مجالات السياسات الأخرى المتأثرة بالجائحة.

دعم تنفيذ تدابير التصدي على الصعيد الوطني

تقوم منظومة الأمم المتحدة بتعبئة سلسلة إمدادها وأصولها وخبراتها وقدراتها حول العالم [لتقديم الدعم مباشرة في جهود التصدي لكوفيد-19](#):

- تتجند منظومة الأمم المتحدة بأسرها دعماً للاستجابة الصحية التي تقودها منظمة الصحة العالمية لتوزيع الإمدادات الطبية؛ وتدريب العاملين الصحيين؛ وبناء قدرات الاختبار والتعقب؛ ومنع انتشار الفيروس، لا سيما في صفوف الفئات السكانية البالغة الضعف، ونشر المعلومات على نطاق واسع عن تدابير الوقاية من الفيروس واحتواء الجائحة؛ ودعم خطط التصدي وصنع القرار على الصعيد الوطني؛
- تقدم عمليات السلام - [عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة](#) على السواء - الدعم، في حدود ولاياتها وقدراتها، لسلطات البلدان المضيفة في جهودها الرامية إلى احتواء الجائحة، ووضعت [سلسلة من تدابير التخفيف](#) للاستمرار في تقديم المساعدة في حماية المجتمعات المحلية الضعيفة في ظل تعزيز سلامة وأمن وصحة جميع موظفي الأمم المتحدة والحفاظ على استمرارية العمليات؛
- تسعى [الوكالات الإنسانية](#) إلى تقديم المساعدة إلى أكثر من 250 مليون شخص يعانون من أشد حالات الضعف حول العالم وتولي أولوية عليا لمواصلة تقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى 100 مليون شخص يعتمدون عليها بالفعل، مع تقديم الدعم أيضاً لجهود التصدي للجائحة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة ككل؛
- وضعت أفرقة الأمم المتحدة القطرية، مسترشدة بإطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية الاقتصادية الفورية لجائحة كوفيد-19 وبدعم تقني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خطط استجابة اجتماعية اقتصادية للأمم المتحدة تحدد دعمها الجماعي للبلدان في خمسة مجالات رئيسية هي: الخدمات الصحية؛ والحماية الاجتماعية؛ وفرص العمل؛ والحوافز الضريبية والمالية؛ والتماسك الاجتماعي، وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود. وبشكل التعافي الأخضر والمستدام خيطاً جامعاً يربط جميع هذه الخطط؛
- قدمت أفرقة الأمم المتحدة القطرية الدعم أيضاً إلى الحكومات في وضع خطط الاستجابة الوطنية، وقد انتهى من إعداد 69 منها وقطعت أشواط بعيدة في إعداد 50 منها. وفي حالات كثيرة، عملت أيضاً عن كثب مع الحكومات والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الشركاء في إجراء تقييمات سريعة للأثار الاجتماعية الاقتصادية وتنفيذ حلول سريعة في إطار "الطوارئ الإنمائية". وتم تعبئة تمويل إضافي قدره 1,9 بليون دولار، وأعيد تحديد الغرض من التمويل القائم البالغ 2,8 بليون دولار لدعم جهود التصدي لجائحة كوفيد-19؛

- لقياس التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة في التصدي لجائحة كوفيد-19، سيستخدم إطار مؤشرات عالمية يتضمن 18 مؤشراً وسيبلغ عنه علناً في إطار بوابة بيانات كوفيد-19؛
- تواكب الاستجابة الاجتماعية الاقتصادية بحوث وتحليلات وإرشادات في مجال السياسات من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة واللجان الإقليمية، فضلاً عن إحصاءات عن تأثير الفيروس في مجالات متعددة من لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية.

#### روابط للاطلاع على تدابير وكالات الأمم المتحدة للتصدي لجائحة كوفيد-19

[اليونيسف](#)؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ اليونسكو؛ برنامج الأغذية العالمي؛ منظمة الأغذية والزراعة؛ منظمة الصحة العالمية؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ مؤئل الأمم المتحدة؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ منظمة العمل الدولية؛ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ المنظمة الدولية للهجرة؛ المنظمة البحرية الدولية؛ الاتحاد الدولي للاتصالات؛ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ منظمة السياحة العالمية؛ الاتحاد البريدي العالمي؛ المنظمة العالمية للملكية الفكرية؛ برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث؛ الأونروا؛ الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ منظمة الطيران المدني الدولي؛ البنك الدولي؛ صندوق النقد الدولي؛ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

#### تمويل جهود التصدي

إضافة إلى النداءات التي تصدرها كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة، توجد ثلاث خطط كبرى للتصدي محددة التكاليف على صعيد المنظومة مصحوبة بنداوات نسترشد بها فيما نقوم به كمنظمة دعماً للناس على أرض الواقع:

[الخطة الاستراتيجية للتأهب والتصدي](#) لمعالجة الاحتياجات الصحية الفورية. وقد صدرت الخطة عن منظمة الصحة العالمية وشركائها ويجري تمويلها من خلال الميزانيات الحكومية، وصندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ، و[صندوق الاستجابة التضامنية](#) التابع لمنظمة الصحة العالمية، المفتوح للشركات والأفراد، وأتاحت جمع أكثر من 230 مليون دولار حتى الآن، ما مكن منظمة الصحة العالمية من تنفيذ خططها للاستجابة لعام 2020. ويلزم توفير موارد إضافية كبيرة لدعم الحكومات في الوفاء بخطتها الوطنية.

الموارد اللازمة: 1,74 بليون دولار حتى كانون الأول/ديسمبر 2020

الموارد التي جُمعت حتى الآن: 1,44 بليون دولار بما في ذلك التعهدات المعلنة حتى 3 أيلول/سبتمبر

[خطة الاستجابة الإنسانية العالمية](#) للتخفيف من آثار الجائحة في أكثر من 63 بلداً بالغ الضعف، ويجري تحديث الخطة بانتظام. ويتولى تنسيق الخطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع شركاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وموئل الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونسف، وتُكمل الخطة نداءات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية.

الموارد اللازمة: 10,31 بلايين دولار

الموارد التي جُمعت حتى الآن: 2,48 بليون دولار حتى 3 أيلول/سبتمبر

صندوق الأمم المتحدة للتصدي لكوفيد-19 والتعافي من آثاره للتصدي والتعافي على الصعيد الاجتماعي - الاقتصادي في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل. وفي حين أن نسبة كبيرة من مجموعة برامج التنمية المستدامة القائمة التابعة للأمم المتحدة التي تبلغ قيمتها 17,8 بليون دولار يجري إعادة تحديد الغرض منها باتجاه الاحتياجات المتعلقة بكوفيد-19، فإن الحاجة تقوم إلى أموال إضافية. ويدعم الصندوق، الذي أنشئ في نيسان/أبريل، بعد دعوة الأمين العام إلى التضامن العالمي مع البلدان النامية، التنفيذ السريع على الصعيد القطري لإطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية الاقتصادية الفورية لجائحة كوفيد-19.

*الموارد اللازمة: 1 بليون دولار للشهور التسعة الأولى*

*الموارد التي جُمعت حتى الآن: 58 مليون دولار جرى تأمينها في 3 أيلول/سبتمبر*

*استدامة جهود التصدي*

لا يزال العالم في المرحلة الحادة للجائحة. وستقوم الحاجة خلال الشهور والسنوات المقبلة إلى نطاق واسع من التدابير الصحية وغيرها من الجهود. ويتطلب هذا التحدي قيادة سياسية مستمرة، ومستويات غير مسبوقة من التمويل، وتضامنا عز نظيره داخل البلدان وفيما بينها، لا سيما عند خروجنا من الأزمة الراهنة. وستواصل الأمم المتحدة التشاور مع الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة للنظر في أفضل السبل لدعم هذه الجهود على المدى الطويل، بما في ذلك بشأن الترتيبات الممكنة اللازمة لذلك الغرض.